



HABITAT III ISSUE PAPERS

1 – INCLUSIVE CITIES

(Arabic)

New York, 31 May 2015





ورقة مسائل حول المدن الشاملة

الكلمات الدالة

النمو الشامل، الإدماج، المساواة، الإدماج/الإقصاء الاجتماعي، حقوق الإنسان، عدم التمييز، المهاجرون، الفئات المهمشة، أمن الحياة، ميزان القوى، النوع الجنساني، التمكين، التشاور والمشاركة، المضاربة في المساكن والأراضي.

الموجز

يوفر التوسع الحضري إمكانية تطوير أشكال جديدة من الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك قدرا أكبر من المساواة والحصول على الخدمات والفرص الجديدة والمشاركة والتعبئة التي تعكس تنوع المدن والبلدان والعالم. ولكن في كثير من الأحيان لا يمثل ذلك شكل التنمية الحضرية. إذ ثمة قدر كبير من عدم المساواة والإقصاء، وغالبا بمعدلات تفوق المعدل الوطني، على حساب التنمية المستدامة التي تعطي للجميع. وثمة حاجة إلى نوعين رئيسيين من الدوافع لمكافحة ازدياد الإقصاء الحضري ووضع المدن على مسار أفضل. الأول هو الالتزام السياسي بالتنمية الحضرية الشاملة على مستويات متعددة، في مواجهة الكثير من القوى وأصحاب المصلحة الذين يدفعون باتجاه التنمية غير المتوازنة وغير المتكافئة. أما الثاني فهو مجموعة من الآليات والمؤسسات التي تسهل الإدماج، بما في ذلك صنع السياسات التشاركية والمساءلة وحصول الجميع على الخدمات والتخطيط المكاني واعتراف قوي بالأدوار التكميلية للحكومات الوطنية والمحلية في تحقيق النمو الشامل.

الحقائق والأرقام الرئيسية

- غالبا ما تكون الفوارق الاقتصادية أكبر بكثير في المدن من الدول عموما¹. كما أن المدن الأكبر في العالم غالبا ما تكون الأكثر تفاوتًا. ومع ذلك، تم العثور على فوارق كبيرة في المدن الصغيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- يعيش أكثر من ثلثي سكان العالم في مدن ازدادت فيها الفوارق في الدخل منذ العام 1980²، وفي بعض الأحيان إلى مستويات مثيرة للقلق فوق خط الأمم المتحدة للتنبيه³.
- ثمة اختلافات كبيرة في الدخل والاستهلاك على المستوى الحضري في البلد نفسه، ونادرا ما يمكن للقيمة الوطنية الإجمالية أن تصف ما يحدث في جميع المناطق الحضرية⁴.
- يعيش ثلث سكان المدن في العالم النامي (863 مليون نسمة) في ظل ظروف تشبه ظروف الأحياء الفقيرة⁵. وفي حين أن مقياس الأحياء الفقيرة لا ينطبق عموما على المدن في الدول المتقدمة، إلا أن سكان تلك المدن يواجهون تحديات كبرى ترتبط بالفقر والسكن والخدمات غير اللائقة والعمالة الناقصة أو غير الرسمية والعنف وأكثر من ذلك.
- تشكل مدن العالم النامي أكثر من 90% من النمو الحضري في العالم ويشكل الشباب نسبة كبيرة من أولئك السكان. وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 60% من جميع سكان المدن سيكونون تحت سن 81 سنة بحلول العام 2030⁶.
- تميل النساء الفقيرات، ولاسيما اللاتي يعشن في الأحياء الفقيرة، إلى التركيز في الوظائف ذات الأجور المنخفضة والمهارات المتدنية والتي غالبا ما تكون انطلاقا من المنزل في القطاعات غير النظامية. كما يواجهن عوائق فريدة من نوعها في الحصول على الخدمات الصحية وغيرها، وبالتالي حرمانهن من المزايا التي يتسم بها العيش في المدن⁷.

المسألة

- 1 الاختلافات بين مُعاملات جيني للمراكز الحضرية في كل بلد على حدة ضخمة. ففي 8 من أصل 12 بلدا تم تحليلها من جانب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/مؤسسة تنمية الأنديز (CAF) في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ينحرف الفرق بين مستويات التفاوت في المدينة الأكثر مساواة والمدينة الأكثر انعداما للمساواة عن المعدل الوطني بنسبة 45 في المائة.
- 2 لوبيز مورينو اي. (2012) ورقة مفاهيمية للمنتدى الحضري العالمي 7، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،
- 3 يتم تحديد خط التنبيه من جانب الأمم المتحدة عندما تصل الدول/المدن إلى مُعامل جيني في الدخل فوق 0.4
- 4 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومؤسسة تنمية الأنديز (2014) بناء مدن أكثر إنصافا: السياسات العامة للإدماج في أميركا اللاتينية، نيروبي وكاراكاس، <http://unhabitat.org/books/construction-of-more-equitable-cities>.
- 5 يعيش ما يقرب من مليار شخص في الأحياء الفقيرة من دون الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: 2010/2011).
- 6 ريفان، دوغلاس. (2012). مدن الشباب، مدن الازدهار، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- 7 الأمم المتحدة 2014. إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD).

- يمكن للتوسع الحضري أن يؤدي إلى مجتمع أكثر انسجاما وشمولا. إذ تشير الأدلة إلى أن التوسع الحضري يمكن أن يمثل فرصا هائلة للتنمية الشاملة والمستدامة، بما في ذلك للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:
- يوفر التوسع الحضري إمكانات قوية للتعبئة الاجتماعية وحرية التعبير، بما في ذلك للفئات المهمشة والتي تعاني من الإقصاء، ولتوسيع نطاق المشاركة والتأثير في الحياة السياسية والسياسة.
 - في المدن، ثمة تزايد في الفرص المتاحة للمرأة في التعليم والانخراط في الأنشطة المهنية. كما زادت المدن الطلب على النساء العاملات في الخدمات والصناعات، في الوظائف التي تجلب الفوائد ولكن أيضا المخاطر بما في ذلك ظروف العمل السيئة والفجوة بين الجنسين في الأجور والمشاكل الصحية.
 - يمكن للتنوع الثقافي الأكبر الموجود في المناطق الحضرية تفكيك القواعد الاجتماعية والصور النمطية الجنسانية والتقاليد أو العادات التي تقيد المرأة والفئات التي تعاني من الحرمان، وبالتالي الحد من التمييز المصاحب لها.
 - ترتبط الحكومات المحلية بالسكان ارتباطا وثيقا بوصفها المزود المباشر للخدمات، ولاسيما لتلك الفئات الأكثر عرضة لخطر الإقصاء والتهميش.
 - تسهل المدن نشوء شبكات قوية، مما يتيح التعاون والشراكات وذلك بهدف تمكين كل امرأة ورجل، وتعزيز التنوع والانتماء والترابط التي لا غنى عنها لمكافحة الإحباط والتطرف، وبخاصة في أوساط الشباب. ويمكن للإدارة الجيدة للمدن أن تقضي إلى نموذج للتفاعل يحافظ على حقوق كل فرد.

تجلب الدينامية الاقتصادية للمدن الكثير من الفوائد ولكن يمكن أيضا أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، إذ تتركز المكافآت والفوائد الخاصة بالنمو في أيدي أولئك الذين يتمتعون بأقوى حقوق المطالبة الاجتماعية والسياسية. ويشكل كل من النوع الجنساني والعرق والدين والقدرة البدنية والشباب والعمر والهجرة والوضع الوظيفي (أي بالنسبة للعاملين غير النظاميين) عوامل تحديد واضحة في قدرة الأفراد والجماعات على الحصول على الفوائد الكاملة للتوسع الحضري، أو في كثير من الأحيان على الحرمان من ذلك. ويتم تعزيز النتائج غير المتكافئة داخل المناطق الحضرية من خلال الإقصاء في الفرص.⁸ وفي النظم الحضرية المعقدة، تكون تلك النتائج والفرص مترابطة ومتفاعلة بصورة وثيقة بحيث تعزز بعضها البعض بقوة.

عادة ما تكون المدن في جميع أنحاء العالم أكثر انعداما للمساواة من الدول التي توجد فيها. وثمة أيضا اختلافات كبيرة في الدخل والاستهلاك على المستوى الحضري في البلد نفسه، ونادرا ما يمكن للقيمة الوطنية الإجمالية أن تصف ما يحدث في جميع المناطق الحضرية تلك. وتشير الدراسات إلى أن الفوارق والتمييز في الدخل نادرا ما تكون مقتصرة على فئات معينة من السكان في أي وقت من الأوقات.⁹ فهي تتقاطع مع غيرها من أشكال اللامساواة في المجالات الاجتماعية والقانونية والمكانية والثقافية والسياسية والبيئية، الأمر الذي يعزز الحرمان ويزيد من تفاقم الفوارق.

ترتبط اللامساواة الاقتصادية ارتباطا وثيقا بانعدام المساواة بين الجنسين وعدم المساواة المكانية، الأمر الذي يؤدي إلى إقصاء وغالبا تجريم الفئات المحرومة والمستضعفة مثل سكان الأحياء الفقيرة والعمال المهاجرين والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة والسكان الأصليين والأقليات. والأضرار أكثر بالنسبة للمرأة داخل تلك الفئات إذ إنها تتعرض أيضا للتمييز على أساس النوع الجنساني.

نادرا ما يشارك العمال المهاجرون الذين انتقلوا من المناطق الريفية إلى الحضرية، داخل الحدود وعبرها، بصورة كاملة في الثروة والفرص التي يتم خلقها. وبالنسبة للكثيرين، يرتبط الانتقال إلى المدينة بالوظائف غير المستقرة أو غير المتساوية في الأجر أو متدنية الأجر، إلى جانب غيرها من الانتهاكات وضروب الحرمان. وليس ثمة خيار للكثير من المهاجرين سوى الاستقرار في الأحياء الفقيرة، مع ما يترتب على ذلك من التعرض للتلوث والجريمة والتهديدات البيئية، وكذلك محدودة فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والصحة والتعليم. وغالبا ما تتفاقم أشكال الحرمان لديهم من خلال الوضع غير النظامي أو "غير الشرعي" في تلك البيئات، الأمر الذي يؤدي إلى كونهم نقطة عمياء في الخطط والسياسات الحكومية ذات الصلة.¹⁰ فعلى سبيل المثال، غالبا ما يواجه سكان الأحياء الفقيرة عقبات في الوصول إلى المدرسة بسبب عدم وجود صفة الإقامة أو شهادات الميلاد وارتفاع معدلات التسرب بسبب ممارسات عمالة الأطفال والخوف الأقوى من

8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، انقسام الإنسانية

9 أنظر تحليل مسح القيم العالمية في التقرير العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (الأمم المتحدة 2014)، الذي يدل على أنه حيثما يكون مستوى التعصب مرتفعا فإنه نادرا ما يكون مقتصرا على فئة أو فئة فرعية واحدة من السكان.

10 اليونيسكو-المعهد الدولي للتخطيط التربوي (IIEP). 2009. التهميش التعليمي في خطط التعليم الوطنية. ورقة معلومات أساسية لتقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع 2010. EFA.



العنف والتحرش. ونتيجة لذلك، فإنهم غالباً ما يعتمدون على التعليم الخاص الذي يفرض نفقات إضافية وقد يكون ذا نوعية رديئة.¹¹

تميل المرأة التي تعيش تحت خط الفقر، ولاسيما التي تعيش في الأحياء الفقيرة،¹¹ إلى التركيز في الوظائف ذات الأجور المنخفضة والمهارات المتدنية والتي غالباً ما تكون انطلاقاً من المنزل في القطاعات غير النظامية، والوظائف غير الأساسية.¹² كما يؤثر نمو الأحياء الفقيرة على المرأة على نحو غير متناسب، ليس فقط لأنها، في المتوسط، أفقر من الرجل (ثلاثة أخماس المليار شخصاً أفقر في العالم هن من النساء والفتيات³)، وإنما أيضاً لأنها غالباً ما تفتقر إلى فرص صنع القرار وتواجه صعوبات أكبر في الوصول إلى الموارد والخدمات المصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتها.¹² ويكون أثر تلك الفوارق ملحوظاً بشكل خاص في النتائج الصحية، التي تتأثر أيضاً بالمحددات الصحية الاجتماعية للصحة.¹³ ويتفاقم ذلك بسبب العقبات التي يواجهها الفقراء وسكان الأحياء الفقيرة في المدن في الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك الاكتظاظ وارتفاع التكلفة والنوعية الرديئة وتحديات النقل الكبرى.¹⁵

يتمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجه المدن في تصاعد العنصرية والتمييز. فقد تم ارتكاب مختلف أشكال العنصرية والتمييز وكرهية الأجانب والتعصب ضد الأفراد والسكان، مما أدى إلى التعدي على حقوقهم الأساسية، وتفاقم الإقصاء والاستغلال وحتى الكراهية. وبالتالي، فإن التمتع الكامل لتلك الفئات بحقوقها بما في ذلك إمكانية مشاركتهم الديمقراطية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي قد تعرض للخطر. ولذلك يعد الدور المتزايد للمدن بوصفها جهات فاعلة رئيسة في مكافحة العنصرية، بحكمها الذاتي والموارد الخاصة بها، حاسماً في هذا الصدد. ويمثل العمل الجماعي من خلال مبادرات مثل التحالف الدولي للمدن ضد العنصرية¹⁶ خطوة إيجابية يتعين الاعتراف بها.

الدوافع الرئيسية أ. تأسيس الالتزام السياسي بالتوسع الحضري الشامل

سلطات الدولة على المستويين الوطني والمحلي ملزمة بتنفيذ التزاماتها الوطنية والدولية، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان وتعزيزها للجميع من دون تمييز. ولا يمكن تحقيق التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز من دون المشاركة الفاعلة من الحكومات المحلية ودون الوطنية.

دور سلطات الدولة واضح عندما يتعلق الأمر بضمان الحصول على الخدمات والقدرة على تحمل تكاليفها وكفايتها للجميع في المدن. إذ يسهم الحصول المتكافئ للجميع إلى العمل والتعليم والسكن اللائق والخدمات الصحية والعدالة والمياه والصرف الصحي والكهرباء والخدمات ووسائل النقل في الاندماج واللحمة الاجتماعية.

على الرغم من الالتزامات تجاه جميع الأفراد بهدف المحافظة على حقوقهم والفوائد الواضحة لوجود مدن أكثر شمولاً، إلا أن سلسلة واسعة من العوامل تدفع باتجاه الإقصاء في المدن، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- تركيز السياسة على النمو الاقتصادي على حساب الإدماج؛
- المنافسة العالية بين المدن للاستثمارات، الأمر الذي يحفز على الحد من الحماية والضمانات الاجتماعية للفقراء كجزء من الجهود الرامية إلى اجتذاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية؛
- التهديدات البيئية للمدن، بما في ذلك التغير المناخي الذي يؤدي إلى إخلاء الفقراء الذين غالباً ما يعيشون في مناطق هشة ومعرضة للمخاطر ضمن المدينة أو إعادة توطينهم؛
- الاختلال الشديد في القوى والموارد في الوصول إلى الحكم وصنع القرار
- تحويل الأراضي إلى سلع وما ينجم عن ذلك من مضاربات؛

11 أنظر تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع في العام 2010 حول موضوع السبيل إلى إنصاف المحرومين على الرابط التالي: <http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001866/186606E.pdf>

12 أنظر حالة المدن في العالم. ازدهار المدن 2010-2012. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

13 المدن الخفية: الكشف عن الفوارق الصحية القائمة في المناطق الحضرية والتغلب عليها. منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2010. http://www.who.int/kobe_centre/publications/hidden_cities2010/en/

14 اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة؛ التقرير الختامي لشبكة معارف البيئات الحضرية، 2008. http://www.who.int/social_determinants/themes/urbanization/en/

15 الأمم المتحدة 2010. إطار إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

16 <http://www.unesco.org/new/en/social-and-human-sciences/themes/fight-against-discrimination/coalition-of-cities/>

أثرت تلك العوامل تاريخيا على نظم الحكم والتخطيط عبر سلسلة واسعة من سياقات التنمية، الأمر الذي عزز مسيرة التنمية غير المتكافئة.

”في جميع أنحاء العالم، مشاكل ضمان القدرة على تحمل تكاليف السكن والأراضي والممتلكات هي المسؤولة عن زيادة عدد الأشخاص الذين يدفعون بعيدا عن الأحياء الحضرية وذات المواقع الجيدة إلى ظروف سكن غير لائقة وغير آمنة على أطراف المدن. فقد ساهم التخطيط الحضري الموجه إلى خلق ما يسمى ”المدن العالمية“ بدلا من التحكم بالمضاربة وكبح جماح ارتفاع الإيجارات وأسعار المساكن من خلال الأدوات السليمة لإدارة الأراضي في زيادة أسعار العقارات في المدن وحوّل الأراضي إلى الفئات ذات الدخل المرتفع.

يمكن تعريف الإنشاء الناجم عن مستوطنات منفصلة مكانيا للأغنياء والفقراء في المناطق الحضرية والريفية – كما أوضح المقرر الخاص السابق – على أنه ”فصل عنصري للمناطق الحضرية والريفية“. وتنشأ الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية جزئيا عن الفجوة الهائلة بين العرض والطلب على الإسكان الميسر في الأراضي الواقعة في أماكن جيدة وتؤدي إلي التمييز، وتؤدي دورا قويا في الإبقاء على فئات كبيرة في ظروف الفقر وسوء المعيشة، والحصول على القليل من الفرص لمستقبل أفضل. والنتيجة هي مدن مفتتة ومنقسمة، وتآكل للحمة الاجتماعية.“ A/63/275

في خضم دوافع الإقصاء تلك وآلياته، فلذلك من الضروري للحكومات الوطنية والمحلية أن تتبنى نهجا إيجابيا واستباقيا لتحقيق مدن شاملة – كوسيلة للوفاء بالتزاماتها وتحديد مسار للتوسع الحضري يلبي احتياجات الجميع بصورة فعالة.

يشمل ذلك التشجيع على إتباع نهج أكثر توازنا لتصور المهاجرين: إذ من الضروري تحسين ”السردية“ الحالية للهجرة، السلبية أساسا، بهدف عكس حقائق الهجرة المعاصرة بدقة؛ والأثر الإيجابي تاريخيا للتنقل البشري على مجتمعاتنا، التي تم بناء الكثير منها بإسهامات قدمها المهاجرون.

ب. تعبيد الطريق إلى المدن الشاملة

1. المشاركة والإبداع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ والتقييم

دعم الفئات الحضرية التي تعاني من الإقصاء بهدف تبادل آرائها وبيان الاحتياجات الخاصة بها: يتمثل أحد الجوانب الأساسية لضمان الإدماج والمشاركة الفعالة من جانب الجميع في تعبئة الفئات التي تعاني من الإقصاء نفسها، التي يتم تعزيز قدرتها على المشاركة مع أصحاب المصلحة الأكثر نفوذا بصورة كبيرة من خلال العمل الجماعي. وينبغي التركيز بشكل خاص على زيادة مشاركة المرأة والشباب وكبار السن في الحياة الديمقراطية وصنع القرار على جميع المستويات. فعلى سبيل المثال، ينبغي تعميم منظور المساواة بين الجنسين على جميع القرارات الخاصة بوضع الميزانيات والاستثمارات في البنية التحتية وتخطيط استخدام الأراضي وتسميتها. إذ تظهر التجارب أن العمل الجماعي من جانب المجتمعات المحلية ومنظمات المرأة ومنظمات فقراء المدن (الدولية لسكان الكوخ والأحياء الفقيرة أو مجموعات العمال غير الرسمية مثل التحالف العالمي لملتقطي النفايات، أو رابطة المرأة العاملة بالمهن الحرة، أو شبكة المنازل) هو على درجة عالية من الفعالية في معالجة التحديات الحضرية الرئيسية (مثل الإسكان والبيئة والحد من مخاطر الكوارث) والتفاوض مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل الحكومة أو أصحاب الأراضي الخاصة.

يمكن لتعزيز عمليات الابتكار الاجتماعي الشاملة بناء شراكات بين أصحاب المصلحة بمصالحهم المختلفة تاريخيا بهدف معالجة المشكلات الجماعية كلما كان ذلك ممكنا. ويمكن للفئات المهمشة والمستضعفة والتي تعاني من الإقصاء استخدام الفضاء الحضري للتعبير عن أصواتهم والمشاركة في السياسة المجتمعية والتأثير على العمليات الاجتماعية والسياسية. إذ تبين الأمثلة من شبكة المدن الآسيوية للتصدي لظاهرة تغير المناخ كيف يمكن لتقييمات مدى التأثير التشاركية التي تشرك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة أن تساعد على بناء فهم مشترك للمشاكل والثقة بين الجهات الفاعلة المختلفة وطرق جديدة للعمل. ويمكن لعمليات الابتكار الاجتماعي الشاملة أن تؤدي إلى نتائج أكثر شمولا – على سبيل المثال، منح عقود إدارة النفايات الصلبة لجمعيات ملتقطي النفايات، أو تطوير نظم الإنذار المبكر عن الفيضان التي تدار بصورة مستقلة (كما في مدينة هات ياي في تايلاند)، أو تحسينات في تصميم المناطق الحضرية تدعم السكان المسنين.

2. تحقيق حقوق الجميع في حصول الجميع على الخدمات الأساسية الجيدة

تعزيز حصول شامل ويراعي العمر والنوع الجنساني على الخدمات الأساسية الجيدة: يتمثل مستوى آخر من التغيير في نموذج للتنمية الحضرية يراعي العمر والنوع الجنساني بسياسات ملائمة وأطر مؤسسية، من أجل تعزيز الحصول الشامل على الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية، مثل الإسكان المستدام والميسر، والصحة بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والطعام المغذي، والماء والصرف الصحي، ومرافق التعليم والتدريب، بما في ذلك التعليم مدى الحياة والتعليم المهني، وضمان الدخل الأساسي، ولاسيما لسكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في فقر وأولئك الذين يتعرضون للتمييز. وينبغي أن تكون تلك الخدمات متاحة وفي متناول الجميع، وتلبي معايير محددة للجودة بالحد الأدنى على النحو المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. فمن الضروري تقييم الطريقة التي يمكن من خلالها الحصول على تلك الخدمات والاستفادة منها وفقا للاحتياجات المختلفة للفئات المهمشة الأخرى، مثل السكان الأصليين والمهاجرين، والخصوصيات العرقية والثقافية للمجتمعات، والنساء ذوات الاحتياجات الخاصة، والفتيات المراهقات، وكبار السن وغيرهم في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الحضري.

يمكن للحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية مثل مساعدات التحويلات الاجتماعية والتغطية الصحية أن تقلل من ضعف السكان الفقراء والمهمشين، وخاصة عندما يكون الغرض منها أن تستجيب للاحتياجات الخاصة لأولئك السكان. ويعطي ذلك إلى جانب تهيئة فرص العمل اللائق الأولوية للمساواة والاستثمار في الموارد البشرية، اللذان يأتيان في صلب تعزيز المدن الشاملة. ويعد تركيز الاهتمام بصفة خاصة على السكان المهاجرين أمرا حيويا في ذلك الصدد، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على الحركة الداخلية، وإزالة العقبات المتصلة بوضع الهجرة للحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، ومعالجة مختلف أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز المتعدد، ضد المهاجرين في مختلف مجالات الحياة - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية - وتقديم الدعم للمهاجرين من أجل تسهيل اندماجهم الكامل في المجتمعات المضيفة، من خلال، من بين أمور أخرى، معالجة الصور النمطية وتعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات. المهاجرون من المناطق الريفية إلى الحضرية هم من الشباب على نحو غير متناسب، وذلك يعني أن الدعم الذي يراعي السن في السكن، والتعليم، والخدمات الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والتوظيف هو أمر ضروري. فقد تم ربط مساحات الشباب في المناطق الحضرية الآمنة والمنتجة بالشباب ليكون لديهم فرصا أكبر في الحصول على التدريب والخدمات الصحية، ومساحة للشباب لإسماع صوتهم في الحكم المحلي.

3. التخطيط المكاني للإدماج

يؤسس تحسين التواصل المكاني للعلاقة بين استخدام الأراضي وسهولة الوصول إليها، ويزيل أو يقلل من حالات الخلل بين المناطق السكنية ومناطق العمل ويقلص الفجوة بين الأحياء الفقيرة والأحياء المدمجة. ويسهل الوصول إلى المناطق التي توجد فيها فرص العمل والمعدات والخدمات العامة، وبالتالي الحد من عدم المساواة بين المناطق.

يتسم التخطيط المكاني للإدماج بإمكانات خاصة في البلدان والمدن التي يحدث فيها التوسع الحضري بسرعة. ويوفر النمو السكاني في المناطق الحضرية الإمكانية لأشكال مكانية جديدة ومقاربات جديدة لتوفير الخدمات وخلق فرص جديدة لتحضر السكان. ويمكن للتخطيط المكاني خلق أساس البنية التحتية من أجل دعم التحولات الاقتصادية. وتظهر وظائف جديدة من شأنها، إن كانت متماشية مع حقوق الإنسان ومعايير العمل، أن توفر مسارات للأفراد والأسر والمجتمعات نحو فقر أقل ومزيد من الرفاهة ومساواة أكثر.

4. المساءلة

تعزيز المراقبة والمساءلة للحكومات المحلية والوطنية والجهات الخاصة، ولاسيما تلك المتصلة بالتخطيط الحضري وإدارة الأراضي. يجب أن تكون القرارات والعمليات التي تؤثر على سكان المدن شفافة للجميع، وتخضع للتدقيق العام وتحتوي على آليات حرة ونزيهة لتسوية النزاعات والشكاوى - وهي تمثل جميعها أمورا حاسمة للحد من حالات الفساد العام التي تعمل لصالح المصالح النافذة. فعلى سبيل المثال، تسمح بطاقات تقارير المجتمعات التي تراعي النوع الجنساني للمجتمعات بوضع مؤشرات لتقييم احتياجاتها الخاصة وتقييم الأداء الحكومي. في إطار مبادرة الإدارة الحضرية (TUGI)، ساعد استخدام بطاقات التقارير في سيبو، في الفلبين، على تقييم قدرة حكومة المدينة على الاستجابة لاحتياجات المرأة، الأمر الذي أدى كذلك إلى مدونة وضع المرأة للمدينة وتبني مرسوم جديد بشأن العنف الأسري.

تعزيز فرص الحصول على المعلومات: يمكن للمبادرات وقواعد البيانات أن توفر حرية الوصول إلى المعلومات للعامة - على سبيل المثال، بشأن وضع الميزانيات وخطط التنمية الحضرية وتقسيم المناطق ومخاطر الكوارث. ففي جميع أنحاء العالم، يجري اعتماد مبادرات تشجيع الشفافية في اتخاذ القرارات من جانب البلديات. إذ يتم تبنيها بصورة ملحوظة في العديد من بلدان أميركا اللاتينية وفي إندونيسيا (على سبيل المثال، مشروع سولو كوتا كيتا)، حيث يهدفون إلى تمكين تصويت المواطنين المستنيرين أثناء عمليات وضع الميزانيات بطريقة تشاركية. وتستند تلك المبادرات في الغالب إلى سياسات البيانات المفتوحة في البلدان الأكثر ترابطاً، مع تطور الأدوات البصرية ورسم خرائط الأحياء. وفي مدن أخرى، تدخل الحكومة في شراكات مع أفراد المجتمع لجمع المعلومات عن المستوطنات غير النظامية أو الاقتصاد غير النظامي.

5. فهم أدوار الحكومات المحلية والوطنية في إيجاد التوسع الحضري الشامل

تناول الكثير من الأقسام السابقة العوامل الحيوية على المستوى المحلي. إلا أن الإقصاء يتعزز بواسطة مجموعة من العوامل الوطنية والعالمية التي لا يمكن للحكومات وأصحاب المصلحة المحليين التصدي لها. والترابط والتنسيق بين الحكومات المركزية والمحلية هو أمر ضروري لضمان التعاون والتكامل في التدخلات على مختلف المستويات، وإدماج النمو الحضري في التخطيط الوطني والمحلي، وتجنب النقاط العمياء والثغرات في السياسات والخطط. إذ في كثير من الأحيان تكون ثمة اختلافات وتناقضات بين سياسات الحكومة المركزية وتلك التي تنفذها السلطات المحلية.

قد تفشل عمليات اللامركزية في إنشاء تقسيم واضح للعمل مع المسؤوليات المترتبة على ذلك، الأمر الذي من شأنه إعاقة القضاء على أوجه عدم المساواة. كما يتطلب ذلك التعاون بين المدن، وبين المناطق الحضرية والريفية بوصفه وسيلة لمعالجة القضايا والتحديات المذكورة آنفاً. فمن خلال تبادل الخبرات والكفاءات والممارسات الجيدة والخبرة العملية في مجالات مثل التعليم والعمل والسكن والتوعية، يمكن للمدن والجهات الفاعلة على مستوى المدن تحقيق الاستفادة القصوى من المنجزات في التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة، وتشجيع الابتكار وبناء علاقات تعاونية قائمة على المنفعة المتبادلة.

تؤدي السياسات الوطنية دوراً مهماً في تمكين الجهات الفاعلة المحلية من تحقيق نتائج شاملة على المستوى المحلي أو في تقييد تلك الجهات. فعلى سبيل المثال:

يمكن للجهود الرامية إلى تفويض السلطة والتمويل إلى المستوى المحلي، والتي تقتزن بآليات لتنمية القدرات والمساءلة أن تمكن الحكومات من خدمة سكانها على نحو أفضل.

إصلاح القوانين والأنظمة التي تقيد الحركة (مثل نظم التسجيل المحلي في الصين وفيتنام) أو الحد من قدرة المهاجرين على الحصول على الخدمات الأساسية، وتعزيز القوانين والأنظمة الخاصة بإدماج التوقعات السكانية، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالنمو الحضري، في التخطيط التنموي.

إصلاح السياسات التي تجبر المدن على المنافسة على أساس خصائص مثل الحجم المادي أو الناتج المحلي الإجمالي - على سبيل المثال، نظم تصنيف المدن - التي لا تشجع على التوزيع الكفء أو التقدمي من الناحية الاجتماعية للموارد. السياسات المالية المرنة وعمليات تخصيص الموازنات التي تميز الاحتياجات المتباينة لمختلف أنواع المدن.

يمكن للمدن والحكومات الوطنية التخفيف من النتائج الإقصائية ولاسيما ذات الصلة بالتخطيط الحضري وإدارة الأراضي. وينبغي لعمليات التوسع الحضري أن تكون أكثر رسوخاً في إطار لحقوق الإنسان يضمن توافق الأهداف وعمليات التنفيذ مع الالتزامات المحددة في مجال حقوق الإنسان في الوقت الذي يتم فيه تعزيز مساءلة الحكومات المحلية فيما يتعلق بالتطور من نماذج التكنوقراطية إلى النماذج القائمة على الحقوق التي تضمن مساءلة سكان المدينة ومسؤوليتهم والحقوق التي يتمتعون بها بوصفهم أصحاب حقوق الإنسان. ويجب أن تكون القرارات والسياسات في المدن شفافة بحيث تكون المعلومات في متناول الجميع؛ وتعزز فاعلية المرأة وتمثيلها الكامل وعلى قدم المساواة في صنع القرار؛ وتخضع للتدقيق العام؛ وتدعمها آليات حرة ونزيهة لتسوية المنازعات والشكاوى. وينبغي تمكين سكان المدن وخصوصاً أولئك الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة وذلك لكي تكون قادرة على المطالبة بحقوقها عندما تنتهك تلك الحقوق أو لا يتم الوفاء بها.



البرامج

الأداة: تحليل الوضع السكاني، <http://www.unfpa.org/publications/population-situation-analysis>، يوفر الدليل الحالي الأساس لتقييم متكامل للسكان وديناميات الصحة الإنجابية وآثارها على الفقر واللامساواة والتنمية، بما في ذلك الروابط مع التركيبة السكانية للتوسع الحضري.

المبادرة: كل امرأة، كل طفل، <http://www.everywomaneverychild.org/>، كل امرأة كل طفل التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون خلال قمة الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية في أيلول / سبتمبر 2010 حركة عالمية غير مسبوقه تعبى العمل الدولي والوطني وتكثفه من جانب الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف التصدي للتحديات الصحية الكبرى التي تواجه النساء والأطفال في جميع أنحاء العالم. ولدى المبادرة تركيز مكاني جديد -- كل امرأة، كل طفل، في كل مكان -- ينظر بشكل خاص في عدم المساواة في المناطق الحضرية وتنقل البشر.

العملية: الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان هي عبارة عن خبراء مستقلين في حقوق الإنسان يتمتعون بالولاية لإصدار التقارير وتقديم المشورة بشأن حقوق الإنسان.

العملية: الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان هي لجان من خبراء مستقلين يرصدون تنفيذ المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/Pages/TreatyBodies.aspx>

الأداة: أداة تقييم عدم الإنصاف في الصحة في المناطق الحضرية (أداة التقييم و الاستجابة في ما يختص بالإنصاف في الصحة في المناطق الحضرية U nabr TRAEH)

الوثيقة الرئيسية: http://www.who.int/kobe_centre/publications/urban_heart.pdf

دليل المستخدم: http://www.who.int/kobe_centre/publications/urban_heart_manual.pdf

البرنامج: المدن الخفية (منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2010)

http://www.who.int/kobe_centre/publications/hiddencities_media/who_un_habitat_hidden_cities_web.pdf?ua=1

الشبكة: يشجع التحالف الدولي للمدن ضد العنصرية، الذي أطلقته منظمة اليونسكو في العام 2014، على تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والخبرة العملية بهدف وضع السياسات على مستوى المدن لمكافحة الإقصاء والتمييز؛ www.unesco.org/shs/citiesagainstracis.

تم إعداد أوراق المسائل لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية من جانب فريق عمل الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، وهو فرقة عمل تتألف من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة معا من أجل بلورة جدول الأعمال الجديد للمناطق الحضرية. تمت الصياغة النهائية لأوراق المسائل خلال ورشة الكتابة التي عقدها فريق عمل الأمم المتحدة في نيويورك من 26 إلى 29 أيار / مايو 2015.

تمت قيادة ورقة المسائل الحالية بالتشارك من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) بمساهمات من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف واليونسكو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.